الأمم المتحدة

E/C.19/2005/4/Add.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 March 2005
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الرابعة
نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الموضوع الخاص: الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية

المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمانة العامة**

إضافة

الشعوب الأصلية والأهداف الإنمائية للألفية***

موجز

تقدم مُعدّة هذه الوثيقة تحليلا شاملا لحالة الشعوب الأصلية ولتحقيق الهدفين الإنمائيين ١ و ٢ من خلال دراسات إفرادية أجريت في عدة بلدان في أنحاء العالم. وهي ترى أن غياب الشعوب الأصلية الذي حدث في عملية تحديد الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم إدراج منظوراتها في استعراض تنفيذ الأهداف، حتى لا يؤدي تحقيقها إلى استفحال الفقر في أوساط هذه الشعوب. وتبرز مُعدّة الوثيقة أهمية احترام مفاهيم الشعوب الأصلية للتنمية ومراعاة هوياتها وثقافاتها في عملية التنمية. كما تشير إلى ضرورة أن يكون النهج المرتكز على الحقوق محوريا في هذه العملية. وتورد توصيات في آخر الوثيقة، كما ترفق ثبوت مرجعية متاحة للاطلاع عليها لدى الأمانة العامة.

* E/C.19/2005/1.

** قدمت هذه الوثيقة بعد موعدها لضمان احتوائها على أحدث المعلومات.

*** أعدتها فيكتوريا تاولي كوربوز عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

220405 210405 05-28562 (A)
0528562

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – الاعتداء التنموي	٣-٦	٣
ثالثا – حالة الفقر في أوساط الشعوب الأصلية	٧-١١	٤
رابعا – الأسباب الهيكلية لفقر الشعوب الأصلية	١٢-١٩	٧
خامسا – الفقر ، ومؤشرات الفقر من منظور الشعوب الأصلية	٢٠-٢٣	٩
سادسا – صراع النماذج	٢٤-٣٨	١١
سابعا – الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة	٣٩-٤٢	١٦
ثامنا – التوصيات المتعلقة بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية	٤٣-٤٤	١٧
تاسعا – تعميم التعليم الابتدائي	٤٥-٥٠	٢٠
عاشرا – التوصيات المتعلقة بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية	٥١	٢١
حادي عشر – خلاصة	٥٢-٥٤	٢٢

أولا – مقدمة

١ – ليس ثمة شك في أن الأهداف الإنمائية للألفية لو تحققت فإن جانبا من آثارها سيبلغ بعض الشعوب الأصلية في العالم، البالغ عددها ٣٥٠ مليون نسمة، والذي يعيش أغلبها في الفقر. والسؤال المطروح هو هل بإمكان الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والقطاع الخاص أن يحققوا تلك الأهداف؟ وحيث أنه من الممكن أن يصبح السكان الأصليون أكباش فداء لخفض الفقر من خلال مشاريع إنمائية تؤدي إلى تشريدهم بعيدا عن أراضيهم، سيكون وضع الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار برنامج مستند إلى حقوق الإنسان أمر جوهري. ومن وجهة نظر الشعوب الأصلية، يصعب الحديث عن التنمية دون استحضار ما لهذه الشعوب من حقوق أساسية في الأراضي والموارد والثقافة والهوية وتقرير المصير. وفي الوقت ذاته لا يزال بعض الحكومات، وحتى بعض المنظمات الحكومية الدولية يتساءل عن الحكمة من استهداف السكان الأصليين كمجموعة محددة مستفيدة من التنمية.

٢ – وتتوارى الشعوب الأصلية في ثنايا الأهداف الإنمائية للألفية، لدرجة أن استعراض تلك الأهداف في بعض البلدان يبين أنها، ببساطة، لا تذكر أو حتى يشار إليها. لذلك، قد يكون من المفيد في هذا السياق استكشاف الكيفية التي يمكن بها جعل الأهداف الإنمائية للألفية أمرا مهما بالنسبة للشعوب الأصلية ومناقشة مسألة تنمية الشعوب الأصلية بشكل أكثر شمولا.

ثانيا – الاعتداء التنموي

٣ – يكتسي مصطلح 'التنمية' صبغة سلبية لدى السكان الأصليين حتى وإن وصفت 'بالمستدامة'، نظرا لكون تاريخهم مليء بتجارب مؤلمة مع المشاريع والسياسات والبرامج الإنمائية. فهم يرون أن النمط السائد للتنمية هو أحد الأسباب الجذرية لمشاكلهم. وإذا اتجهت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تعزيز هذا النموذج بدلا من التصدي له فلن يتبقى إلا القليل من الأمل في إمكانية أن تحدث تلك الأهداف تغييرات إيجابية للشعوب الأصلية.

٤ – وتشير عبارة ''الاعتداء التنموي''[١] إلى فرض ما يسمى مشاريع وسياسات إنمائية في غياب موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة من جانب المتأثرين بها، بحجة التحديث وبناء الدولة. وقد يفضي هذا المسلك إلى تدمير أو نزع أراض وموارد موروثة عن الأسلاف وتحقير رؤى السكان الأصليين للعالم وقيمهم ونظمهم ومؤسساتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتدهور النظام الإيكولوجي، والتشريد ونشوب الصراعات العنيفة. ويرتبط التعبير، في كثير من الأحيان، بمواضيع مثل الاستخراج التجاري الواسع النطاق للمعادن والنفط

والغاز، وقطع الغابات، والتنوع البيولوجي، وبناء السدود الكهرمائية العملاقة، وتشييد الطرق السريعة، والزراعة كثيفة الاستعمال للكيماويات، والتحريج الصناعي، وتحديد مناطق بيئية محمية تتعدى على أراضي السكان الأصليين، وغير ذلك من المسائل. ويمكن أن ندرج ضمن الاعتداء التنموي القروض القطاعية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، مثل قروض قطاع التعليم التي تستخدم أساسا من أجل ترسيخ النموذج التنموي وبرامج التحديث السائدة.

٥ - ويتعين إعمال تغييرات منهجية وإصلاحات سياسية إن أريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تكون أداة لإحداث فرق في الحياة اليومية للشعوب الأصلية. وفي خضم التجارب السلبية التي عاشتها الشعوب الأصلية والتي اقترنت ببناء الدولة القومية والنمط السائد للتنمية، شكلت هذه الشعوب حركات خاصة بها لعبت دورا في إحداث تغييرات سياسية. فضغطت من أجل إدخال تعديلات دستورية وإصلاحات قانونية تعترف بهويتها وحقوقها. وفي بعض البلدان حدثت تحولات سياسية ابتعدت عن النهج الأبوية التي تنظر إلى الشعوب الأصلية باعتبارها قطاعات بدائية ضعيفة تستفيد من التحديث والدمج في المجتمع الأوسع. وبات يولى تأكيد أكبر لحقوق الشعوب الأصلية في الحفاظ على قيمها ومؤسساتها الثقافية وإعطائها مزيدا من التحكم في مسائل التنمية المتعلقة بها. غير أن ذلك يظل في أغلب البلدان، مع الأسف، هو الاستثناء وليس القاعدة، حيث لا تزال الحاجة قائمة لمزيد من التحولات الهيكلية الجوهرية الهادفة إلى تغيير البنى والقوانين والسياسات التمييزية والقمعية.

٦ - ولا يكفي إسباغ الحماية من التأثيرات السيئة للتنمية وتخفيفها بالنسبة للشعوب الأصلية، التي لم تطلب مثل هذه المشاريع أصلا. وينتشر شيئا فشيئا إقرار بالحاجة إلى تأمين موافقتها الحرة والمسبقة المستنيرة قبل صوغ السياسات التي تؤثر عليها أو بدء تنفيذ المشاريع ضمن مجتمعاتها. وثمة مفاهيم بازغة واقتراحات ملموسة تقدمها الشعوب الأصلية الآن بخصوص مسائل التنمية، ترد تحت مسميات مثل ''التنمية الذاتية'' و ''التنمية العرقية'' و ''التنمية في ظل الهوية'' و ''التنمية المستقلة'' و ''مشاريع الحياة''.

ثالثا - حالة الفقر في أوساط الشعوب الأصلية

٧ - يشير القليل من الدراسات التي أنجزت أن الشعوب الأصلية عموما ممثلة بشكل لا يتناسب مع عددها ضمن أكثر الفقراء، فقرا، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. وقد خلصت الدراسة التي أجراها البنك الدولي عن الشعوب الأصلية والفقر في أمريكا اللاتينية إلى ''أن الفقر في أوساط الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية متفش

وجسيم"[٢]. ومن جملة الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، أن خريطة الفقر في المنطقة تتطابق مع الأقاليم التي تقطنها الشعوب الأصلية.

٨ - وخلصت دراسة لاحقة أجراها في المنطقة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية[٣] إلى النتائج والملاحظات نفسها:

"استنادا إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، سواء القائمة على بيانات الدخل أو مفاهيم الاحتياجات الأساسية غير الملباة تمثل الشعوب الأصلية، كمجموعة عرقية، بشكل غير متناسب مع عددها ضمن الفقراء والأشد فقرا على السواء. وعلاوة على ذلك، وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، ثمة مؤشرات على أن هذا التوجه أخذ في التفاقم خلال فترة السنوات العشر الماضية أو ما يناهزها ... ويتعلق هذا الوضع في المقام الأول بالفقر في الريف لأن الشعوب الأصلية لا تزال في أغلبيتها العظمى تتركز في المناطق الريفية رغم الاتجاهات الديمغرافية والمهنية الحاصلة مؤخرا. وتواجه هذه الشعوب أيضا نوعا جديدا من الفقر الحضري، تشير الدلائل إلى أنه يسهم كمجموعة عرقية، بشكل غير متناسب أيضا".

٩ - ويشير تقرير عن المكسيك إلى أن الشعوب الأصلية تعيش في "ظروف مخيفة من الفقر المدقع والتهميش" ولاحظت الدراسة الترادف الحاصل بين الفقر والانتماء للشعوب الأصلية. وتوصف كافة الشعوب الأصلية تقريبا التي توجد في بلديات تضم ٩٠ في المائة أو أكثر من هذه الشعوب بأنها تعاني الفقر المدقع[٤]. وتبين الاحصاءات في غواتيمالا أن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من مجموع السكان البالغ عددهم ١١ مليون نسمة ينتمون إلى ثلاثة وعشرين شعبا أصليا[٥]، وأن ٥٤,٣ في المائة منهم فقراء و ٢٢,٨ في المائة يعانون الفقر المدقع. ولا يقدر ٦٠ في المائة من الأسر على اكتساب نصف تكلفة احتياجاتها الدنيا من الغذاء علما بأنها تنفق الجزء الأكبر مما تكسب على ذلك[٦]. ويعيش معظم سكان الريف في إكوادور الذي ينتمي ٩٠ في المائة من سكانه للشعوب الأصلية، في فقر مدقع[٧] وحسب المؤشرات المعلنة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، يعيش ثمانية من كل عشرة من أطفال الشعوب الأصلية في غواتيمالا في الفقر. وبمقارنة الفقر في أوساط الشعوب الأصلية بالفقر عند السكان من غير هذه الشعوب، يبين مكتب اليونيسيف لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن نسبة الفقراء لدى الشعوب الأصلية في غواتيمالا هي ٨٧ في المائة مقارنة بنسبة ٥٤ في المائة في أوساط السكان من غير هذه الشعوب؛ وتتحدد النسبتان في المكسيك في ٨٠ في المائة مقابل ١٨ في المائة؛ وفي بيرو، يصنف ٧٩ في المائة من الشعوب الأصلية ضمن

الفقراء مقارنة بنسبة ٥٠ في المائة في أوساط السكان من غير هذه الشعوب، أما في بوليفيا فالنسبتان هما ٦٤ في المائة مقابل ٤٨ في المائة[٨].

١٠ - وأنجز مصرف التنمية الآسيوي أيضا دراسة في عام ٢٠٠٢ عن حالة الفقر في أوساط الشعوب الأصلية والأقليات العرقية في فييت نام والفلبين وكمبوديا وإندونيسيا. ولم تتوصل الدراسة إلى الوقوف على اتجاهات في العلاقة بين الفقر والانتماء العرقي بسبب نقص البيانات المصنفة حسب العرق. بيد أن تلك البيانات كانت متوافرة بالنسبة لفييت نام. والاستنتاج الذي تم التوصل إليه في هذا الصدد هو أن أسوأ حالات الفقر في فييت نام موجودة بين الأقليات[٩] العرقية التي تعيش في المناطق الجبلية شمال ووسط البلاد. وذكرت الدراسة بيانات تعود لعام ١٩٩٨ صادرة عن معهد المسح الاقتصادي مفادها أن الأقليات العرقية تمثل ٢٨ في المائة من الفقراء في البلد في حين أن عددها يمثل ١٤ في المائة من مجموع السكان[١٠]. كما خلصت الدراسة المنجزة في الفلبين إلى أن الوضع الاقتصادي للشعوب الأصلية فيها لم تحسن بشكل كبير في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٧[١١].

١١ - وعلى الرغم من أن نظم العيش التقليدية للشعوب الأصلية من قبيل فلاحة المزارع الصغيرة التي يحرثها مالكوها أو زراعة الأرض بعد حرقها أو الزراعة المتنقلة والصيد وجمع الغذاء والرعي، كانت مصدر رزقهم عبر القرون إلا أن ذلك لم يمنع المفكرين الاقتصاديين المعاصرين من اعتبارها نظما غير فعالة ومتخلفة. وكان الحل الذي اعتمدته أغلب الحكومات هو إدماج الشعوب الأصلية واستيعابها في اقتصاد السوق وفي المجتمع الأوسع. وأدت هذه النهج إلى تحويل أراضيها إلى مناطق مخصصة لزراعة المحاصيل التجارية ذات الغلة الواحدة، ومزارع حرجية ومناجم ومناطق لتجهيز الصادرات ومواقع للتخلص من النفايات النووية. وطغى الإنتاج المعتمد على المحاصيل النقدية طغيانا كثيفا لا في أمريكا الوسطى فحسب بل أيضا في آسيا وأفريقيا. وينطبق التأثير الناجم عن ذلك بالنسبة للسكان الأصليين في أمريكا الوسطى، كما تصفه دراسة مصرف التنمية الآسيوي، على المناطق الأخرى:

> ”من منظور الشعوب الأصلية، يبدو أن الوضع كان سيئا بوجه خاص في البلدان التي أدى فيها تطوير زراعة المحاصيل النقدية (كزراعة البن) إلى نشوء الطلب على اليد العاملة من هذه الشعوب والضغط على الأراضي التي تحوزها. ففي غواتيمالا وأجزاء من المكسيك، حيث نما الاقتصاد المعتمد على زراعة البن بسرعة كبيرة في تلك الفترة، فقدت الشعوب الأصلية كثيرا من أراضيها المجتمعية. وأضحى الكثير منها عمالا مقيمين في مزارع البن (الكولونوس)؛ أما في المناطق الجبلية بغواتيمالا، حيث تتركز الشعوب الأصلية الآن بشكل أساسي، سرعان ما أصبحت

مساحات الأراضي الزراعية من الصغر بحيث لا توفر لهذه الشعوب إيرادات الكفاف. وأصبحت الفترات المنتظمة التي يهاجر فيها العمال نحو المزارع الكبيرة جزءا من حياة الهنود في غواتيمالا. وحتى الأربعينات، أجبرت عبودية الدَيْن وقوانين التشرد فلاحي الشعوب الأصلية على العمل الموسمي في المزارع؛ ومنذ ذلك الحين، وفي ظل ظروف تميزت بعجز أغلب أراضي هذه الشعوب عن توليد دخول الكفاف، كانت قوى السوق من الفعالية إلى الحد الذي أدى إلى دفع المهاجرين والعمال الموسميين تجاه الزراعة التجارية"[١٢].

رابعا – الأسباب الهيكلية لفقر الشعوب الأصلية

١٢ – تود جذور انتشار الفقر في أوساط الشعوب الأصلية إلى الاستعمار، وتدمير النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الشعوب واستمرار تفشي العنصرية، والتمييز، والاستبعاد الاجتماعي، وعدم الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية. وفي كثير من البلدان شاركت الشعوب الأصلية في حركات التحرير التي سبقت الاستقلال وقاتلت المستعمر جنبا إلى جنب مع الآخرين. ومع ذلك، وعندما تأسست الدول القومية، قامت هذه الدول بدورها بتكريس الاستعمار الداخلي.

١٣ – وقد شعرت الشعوب الأصلية بأن الدول القومية خذلتها، عندما رأت أن الاستقلال والسيادة المحلية التي دافع عنها الأجداد وماتوا من أجلها انتهكت على يد الحكام الجدد[١٣]. وصيغت نظم قانونية وسياسية واقتصادية وثقافية مستوحاة من قوالب أوروبية ومتجاهلة أو مناقضة للنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة من قبل التي وضعتها الشعوب الأصلية لإدارة نفسها وتنظيم علاقاتها مع الطبيعة والجيران. وأعملت الدول القومية عقائد وقوانين استعملها المستعمر فيما مضى، مثل ما سمي بالإقليم المباح[١٤] أو عقيدة الامتياز الملكي، لكي تنتزع من هذه الشعوب أراضيها ومواردها. واعتبرت النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية للشعوب الأصلية التي نظر إليها كحواجز تمنع تحصن الحكم الاستعماري، وترسخ هيمنة الدولة، منافية للقانون أو جرى تدميرها. وكانت هذه العوامل هي الدافع الذي أدى بالشعوب الأصلية إلى مواصلة المقاومة التي مضى فيها الأجداد من أجل الحفاظ على وضعها السابق على الاستعمار والمتمثل في امتلاكها حق تقرير المصير كشعوب وأمم.

١٤ – وتعزز الإجحاف وعدم المساواة الهيكليين بتشريعات تمخضت عنها قوانين تمييزية وقمعية فيما يتعلق بالأراضي، تتجاهل النظم والقوانين العرفية للحيازة. وتعارضت القوانين الحكومية لإدارة الموارد الطبيعية مع الممارسات المستدامة المتبعة من قبيل الشعوب الأصلية في

هذا المجال. وساهمت النزعة الأبوية المهيمنة، والاعتداء التنموي وإهمال الحكومات تقديم خدمات اجتماعية لهذه الشعوب في تكريس الفقر المزمن في أوساطها. وبأن ينظر إلى أراضي هذه الشعوب في المقام الأول باعتبارها مناطق توفر قاعدة للموارد، وأن الدولة القومية وحدها هي صاحبة الاختصاص في تقرير كيفية استغلالها.

١٥ - ومما لا شك فيه أن عبء الدين عامل أساسي في زيادة فقر الشعوب الأصلية. وتعتمد الحكومات في توليد العملات الأجنبية اللازمة لسداد ديونها الخارجية على الاستغلال المكثف لمواردها الطبيعية لأغراض التصدير. وفي كثير من البلدان، تعتبر أراضي الشعوب الأصلية هي آخر الأماكن التي توجد بها مثل هذه الموارد، لأن كثيرا من هذه الشعوب دافع عن أراضيه ضد نهب المستعمرين وحتى ضد نهب الحكومات التي أعقبت فترة الاستعمار.

١٦ - وكان لمجموعة تدابير التكيف الهيكلي التي ربطت بالقروض الخارجية دور في زيادة صعوبة حصول الشعوب الأصلية على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وواجهت الحكومات، بسبب إنفاقها الجزء الأكبر من ميزانيتها على خدمة الدين الداخلي والخارجي، مشاكل في توفير الخدمات الأساسية لغالبية سكانها في الحضر. وحظي توفير الخدمات الاجتماعية للشعوب الأصلية في المناطق النائية بأولوية أقل من ذلك.

١٧ - وتستخرج المعادن والنفط والغاز في كثير من مناطق الشعوب الأصلية لتوليد الدخل الذي تسدد به الديون. ويعتبر الوضع في إكوادور المبين أدناه، مثالا تقليديا للروابط الموجودة بين مشكلة الدين، وصناعات استخراج المعادن، وفقر الشعوب الأصلية.

”بالرغم من أن التلوث في منطقة أوريينتي شيء معروف، ما فتئت الحكومة الإكوادورية تدافع عن استخراج النفط في هذه المنطقة غير مكترثة البتة بمصالح الشعوب الأصلية. ويسود الأمل بأن يسهم إنتاج النفط في استقرار الاقتصاد وأن يكون في نهاية المطاف عاملا رئيسيا في تخفيف الدَيْن الوطني. ومع أن الدين الوطني ارتفع من مائتي مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ستة عشر بليونا في عام ١٩٩٨، تواصل الحكومة الإكوادورية تفضيلها مصالح الشركات الأجنبية على مصالح مواطنيها من الشعوب الأصلية. ويتسبب هذا الاعتماد على المستثمرين الأجانب في وضع اقتصاد البلاد رهينة لتقلبات أسعار النفط الذي يسهم في الدخل القومي بنسبة أربعين في المائة سنويا. وفي ظل الاعتماد الكبير للاقتصاد على صناعة يميزها التقلب على هذا النحو، كانت النتائج كارثية في إكوادور بالنسبة للسكان وبالنسبة لمعدلات الفقر. فقد ارتفع معدل الفقر، الذي بلغ في عام ١٩٧٥ نسبة جامحة مقدارها خمسون في المائة إلى نسبة رهيبة في ١٩٩٢ مقدارها خمس وستون في

المائة. وفي غياب مجموعة من النظم المرصودة جيدا فيما يتعلق باستخراج النفط في منطقة الأوريينتي، تعرض إكوادور نفسها لإمكانية استمرار التدمير البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان[١٦].

١٨ - إن مصيدة الديون حكم بالفقر على البلدان المدينة. وما لم تكن هناك رغبة سياسية لاعتماد حلول قوية وفعالة، من قبيل الإعفاء من الديون والتحكيم بشأن المديونيات، يصعب تصور الكيفية التي ستستطيع بها هذه البلدان الخروج يوما ما من الفقر. وتمثل المبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعداد الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر بعضا من استجابات المجتمع الدولي لمشكلة المديونية. وتؤكد الشعوب الأصلية التي تنتمي إلى البلدان التي وضعت بشأنها ورقات استراتيجية أنها لم تشترك أبدا في صوغها ولا عكست شواغلها فيها بشكل مرض. وفي واقع الأمر، ينظر البعض في أوساط هذه الشعوب وفي منظمات المجتمع المدني للورقات الاستراتيجية على أنها صيغة معادة لسياسات التكيف الهيكلي.

١٩ - ويحدد النهج الذي يتبعه أي بلد لتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما كان الفقر في أوساط الشعوب الأصلية سيقل أم لا. فمسار اللجوء إلى المزيد من الاقتراض أو الإمعان في استخراج الموارد المعدنية والنفط والغاز في مناطق الشعوب الأصلية، أو منح حرية أكبر لقطاع الاستيراد على حساب أسباب المعيشة التقليدية لن يخفف الفقر في أوساط هذه الشعوب.

خامسا - الفقر، ومؤشرات الفقر من منظور الشعوب الأصلية

٢٠ - تثير الشعوب الأصلية شواغل بشأن تعريف الفقر، وبشأن مؤشرات الفقر. ويجري تعريف الفقر على العموم من وجهة نظر الدخل والاستهلاك ويُبنى التعريف حول الإيرادات النقدية ونفقات الغذاء داخل بيئة اقتصادية قائمة على السوق والنقد. إلا أن هذه البارامترات لا تعكس بشكل ملائم الحقائق التي تميز واقع العديد من الشعوب الأصلية. ومن بين مؤشرات الفقر المهمة غير الدخل، افتقار هذه الشعوب إلى كلمة مسموعة أو نفوذ في النظم السياسية والبيروقراطية، وعدم الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، وعدم وصولها إلى الهياكل والخدمات الاجتماعية الأساسية. وبينما يشارك عدد متزايد من الشعوب الأصلية في اقتصاد السوق، فإن الأغلبية لا تزال أساسا في مرحلة إنتاج الكفاف. ومن ثم فإن مؤشر ''الدولار الواحد'' لا يحمل أي دلالة في أعين الأشخاص الذين لا يبيعون عمالتهم أو الذين يقضون وقتا قليلا في الإنتاج من أجل السوق.

٢١ - ومن الواضح أن حالة فقر الشعوب الأصلية ظاهرة علاقية، فبعض الناس غني لأن بعضهم الآخر فقير. وعلاوة على ذلك، وكما سبق التشديد عليه في الأقسام السابقة، يمكن تخفيف حالة فقر الآخرين، لكن ذلك قد يعني المزيد من الفقر للشعوب الأصلية. وإلى جانب ذلك، يعد الفقر وبخاصة لدى الشعوب الأصلية، ظاهرة جماعية لها أسباب تاريخية وهيكلية ومن ثم لا يمكن معالجته ببساطة على مستوى الفرد، وإنما يجب معالجة الفقر من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان وبوجه خاص من خلال الاعتراف بحقوق الإنسان الجماعية.

٢٢ - ولن يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة تصنيف البيانات من أجل الحصول على فهم أفضل للحالات الخاصة للشعوب الأصلية. وقد شدد تقرير التنمية البشرية، في أعداده الصادرة بين سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٨، على أهمية تصنيف مؤشرات التنمية البشرية على أساس عوامل مثل نوع الجنس، والعرق والإثنية، والجغرافيا من أجل إعطاء صورة أكثر دقة والعمل بشكل ملائم استجابة لهذه المؤشرات[١٧]. وإذا ما جرى بدقة عرض أحوال الشعوب الأصلية في تقرير التنمية البشرية، اتجه ترتيب البلدان التي تسكنها هذه الشعوب إلى التدني في مؤشر التنمية البشرية. ففي تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٦ على سبيل المثال، احتلت المكسيك المرتبة الثامنة والأربعين بين ١٢٠ بلدا. إلا أنه لو استثنيت الشعوب الأصلية في المكسيك من هذه النتائج، فإنها ترتفع إلى المرتبة التاسعة والعشرين. وتحتل بوليفيا وغواتيمالا، وهما بلدان تشكل الشعوب الأصلية فيهما ٥٠ في المائة أو أكثر من مجموع السكان، أدنى المراتب، فتحتل بوليفيا المرتبة ١١١ وغواتيمالا المرتبة ١١٢. وتحتل بيرو، التي تضم نسبة مئوية كبيرة من الشعوب الأصلية، المرتبة ٩١. وقد انتهى تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٤ إلى أن الشعوب الأصلية تكون على الأرجح أفقر من الشعوب الأخرى غير الشعوب الأصلية. وأضاف التقرير أيضا أنه في كثير من البلدان، يُظهر الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية ''تمييزا منهجيا ضد الأقليات والشعوب الأصلية''[١٨].

٢٣ - وكان تصنيف البيانات موضوعا لإحدى التوصيات التي انبثقت عن الدورتين الأولى والثانية للمنتدى الدائم. كما عقدت حلقة عمل عن هذا الموضوع ونصت إحدى التوصيات الصادرة عنها على ما يلي:

> ''ينبغي أن تشارك الشعوب الأصلية مشاركة تامة على قدم المساواة في جميع مراحل جمع البيانات، بما في ذلك في التخطيط والتنفيذ والتحليل والنشر والحصول على البيانات والتعقيبات، مع إتاحة الموارد المناسبة وبناء القدرة اللازمة للقيام بذلك. ويجب أن تستجيب عملية جمع البيانات لأولويات وأهداف مجتمعات الشعوب الأصلية ذاتها. وتعتبر مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في وضع المفاهيم

والتنفيذ والإبلاغ والتحليل والنشر للبيانات المجمعة أمرا بالغ الأهمية على الصعيدين القطري والدولي. وينبغي لمؤسسات جمع البيانات على الصعيدين الوطني والدولي أن تدرب الأفراد من الشعوب الأصلية وتوظفهم. وتنطوي عملية جمع البيانات على أهمية بالغة من أجل تمكين المجتمعات المحلية والتعرف على احتياجاتها"[١٩].

سادسا - صراع النماذج

٢٤ - لا تتغير حالة الشعوب الأصلية بالضرورة إلى الأحسن في البلدان التي تعرف زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. والحقيقة أنه بالنسبة للكثير من البلدان التي عرف النمو الاقتصادي فيها دفعة بفضل الاستخراج الهائل للموارد الطبيعية وبناء سدود كهرمائية عملاقة، أصبحت الشعوب الأصلية أكثر فقرا. وكثير ممن فقدوا زراعاتهم وشردوا من أراضيهم لم يُعد توطينهم بعد، وحتى أولئك الذين أُعيد توطينهم، وضعوا في أجدب الأراضي وأكثرها عقما. وثمة ملاحظة شائعة هي أن الشعوب الأصلية تعيش في أراض غنية بالموارد الطبيعية لكنها تقبع مع أفقر الفقراء. ومن الأمثلة على ذلك ولاية تشياباس في المكسيك. فهي المنتج الرئيسي للغاز والنفط، ومع ذلك فإن معظم نساء الشعوب الأصلية تقطعن الخشب للطهي. ويعيش حوالي أحد عشر مليون شخص في أنحاء المكسيك في فقر مدقع، والغالبية العظمى منهم من الشعوب الأصلية. وتمثل نتيجة إحدى الدراسات التي أجريت عن فقر الشعوب الأصلية في نيكاراغوا حالة نمطية على النحو التالي:

"يعد الشاطئ الأطلسي كمنطقة[٢٠]، غنيا بشكل استثنائي بالموارد الطبيعية. فالشواطئ حافلة بالأسماك والإربيان وجراد البحر؛ وتحتوي الغابات في منطقة الأطلس الشمالي على مساحات كثيفة من أشجار الصنوبر، وبدرجة أقل أشجار الماهوغني وغيرهما من الأشجار ذات الخشب الصلب؛ كما أوتيت المنطقة كميات واسعة من الرواسب المعدنية (الذهب والفضة والنحاس والرصاص)، وبخاصة على طول أعالي النهر في منطقة الأطلس الشمالي المتمتعة بالاستقلال الذاتي. إلا أن استخراج هذه الموارد جرى، تاريخيا، باستغلاله كرأس مال وتوجيهه من جانب مصالح من خارج المنطقة، لم يبد معظمها إلا اهتماما قليلا بتنمية الشاطئ الأطلسي على المدى الطويل. ولذلك لم تتوافر للشعوب الأصلية في المنطقة إلا فرص قليلة للمشاركة في الاستغلال التجاري لهذه الثروات، ولم تكسب سوى القليل من ناحية تنمية هياكل أساسية يخطط لها وتدار بطريقة سليمة"[٢١].

٢٥ - وقد وردت ملاحظة مماثلة في دراسة أجراها مصرف التنمية الآسيوي في إندونيسيا[٢٢]. فهذه الدراسة تبين أن أغنى المقاطعات من حيث نصيب الفرد من الناتج

القومي الإجمالي تشمل مقاطعتي كاليمنتان الشرقية وإريان جايا. ومع ذلك فإن مستويات معيشة السكان فيهما أدنى على وجه العموم، من ناحية نصيب الفرد من الاستهلاك. وقد أدى هذا التحويل للموارد، وما نتج عنه من انخفاض في مستويات المعيشة دون شك، إلى سخط شديد وربما إلى وضع متفجر في هاتين المقاطعتين[٢٣].

٢٦ - وفي عصر العولمة الراهن، حيث أصبح تخفيف القيود التجارية والاستثمارية وإزالة القيود والخصخصة هي السياسات التي تتبعها معظم الحكومات، تغيرت إلى الأسوأ ملامح الفقر بالنسبة لكثير من الشعوب الأصلية. وقد أجريت دراسة إفرادية عن الكيفية التي أثر بها إغراق الخضروات المستوردة منخفضة السعر، بسبب تخفيف القيود الزراعية، في مزارعي الخضر من السكان الأصليين في الفلبين: فقد كانت الخضروات المستوردة، التي دخلت بطريقة مشروعة أو من الباب الخلفي، أدنى سعرا من المنتجات المحلية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة. وأدى ذلك إلى خسارة في الأرباح وتدمير أرزاق ٠٠٠ ٢٥٠ مزارع و ٤٠٠ تاجر خضروات[٢٤]. ولا يزال المزارعون المتضررون يحاولون البحث عن بدائل لسبل العيش التي كانوا يعتمدون عليها لما يناهز ١٠٠ عام. وبسبب هذه الأزمة، يتجه عدد متزايد من المزارعين إلى إنتاج القنب، ولو كان ذلك مخالفا للقانون. فثمن كيلوغرام واحد من القنب قد يفوق ثمن كيلوغرام واحد من البطاطس ١٠٠ مرة.

٢٧ - ويمثل إنتاج القنب والكوكا والأفيون حاليا مصدر رزق بديل لبعض الشعوب الأصلية في بلدان مثل الفلبين وتايلند وميانمار وكولومبيا وفنزويلا. ولم يؤد تدمير نظم إنتاج الكفاف التي عرفوها بواسطة المحاصيل النقدية أو الصناعات الاستخراجية إلى انتشالهم من براثن الفقر. ومع تقلب أسعار السلع الأساسية وإغراق المنتجات الزراعية القادمة من البلدان الأجنبية منخفضة السعر والمدعومة إلى حد كبير، لم يأت التحول إلى اقتصاد المزارع والمحاصيل النقدية أكله. وتزرع الشعوب الأصلية القنب أو الكوكا للتمكن من البقاء، في ظل ظروف الفقر المنهك الذي تواجهه. وفي الوقت نفسه، أصبحت أقاليم الشعوب الأصلية مسرحا لوجود عسكري كبير وباتت ترتكب فيها انتهاكات واسعة لحقوقها مع قيام الحكومات بحملات لمراقبة المخدرات ومكافحة الإرهاب.

٢٨ - ويوضح مثال إنتاج البن مشاكل الشعوب الأصلية مع نموذج التنمية السائد ومع عولمة اقتصاد السوق. فإنتاج البن للتصدير تقليد تعرفه المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في غواتيمالا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكانت الهجرة الموسمية للشعوب الأصلية للعمل في مزارع البن إحدى الاستراتيجيات التي اعتمدتها للمحافظة على بقائها. واختارت بعض الشعوب الأصلية الهجرة بشكل دائم؛ مثل شعبي الكيكيتشي والبوكومتشي. وهذه أيضا هي

الحال في المكسيك. وتعتمد أرباح البن على استغلال عمالة منخفضة التكلفة من الشعوب الأصلية تعيش في منازل جماعية للعمال، دون حياة خاصة أو مياه نقية أو مراحيض.

٢٩ - وعندما فتحت فييت نام اقتصادها للسوق العالمية، بنت قنوات للري وقدمت إعانات للمزارعين من أجل الهجرة إلى المرتفعات الوسطى وغيرها من المناطق المرتفعة في الثمانينات والتسعينات. وفي سنة ١٩٩٠ لم ينتج فيها سوى ١,٥ مليون كيس من القهوة. غير أن هذا الرقم ارتفع ارتفاعا هائلا وبلغ ١٥ مليون كيسا في سنة ٢٠٠٠، مما جعل فييت نام ثاني أكبر منتج للبن في العالم. وحولت قطع كبيرة من الأرض، بما فيها غابات حوفظ عليها محافظة جيدة في أقاليم الشعوب الأصلية/الأقليات العرقية إلى مزارع للبن. ويملك معظم هذه المزارع حاليا ملاك أغنياء يقيمون في سايغون. وقد نتج عن هذا المشروع الاقتصادي إزالة رقعة واسعة من الغابات وخراب بيئي. وشردت الشعوب الأصلية في فييت نام من أراضيها بسبب هجرة عشرات الآلاف من الملاك إلى المجتمعات المحلية لهذه الشعوب من أجل مزاولة إنتاج البن.

٣٠ - وأدى الإفراط في إنتاج البن عالميا إلى انهيار الأسعار. ومن بين الذين عانوا أشد المعاناة الشعوب الأصلية، ليس فقط في فييت نام، وإنما أيضا في مختلف أنحاء العالم. وقد انخفضت أسعار البن من ٥٠٠ ١ دولار للطن في سنة ١٩٩٨ إلى أقل من ٧٠٠ دولار للطن في سنة ٢٠٠٠، ومرجع ذلك إلى حد كبير اجتياح البن الفييتنامي السوق العالمية[٢٥]. وقد جعل ذلك الوضع زراعة ''الذهب الأسود'' أقل جدوى من الناحية الاقتصادية، وتسبب في تباطؤ الهجرة إلى حد ما، لكن مشكلة حيازة الأراضي لا تزال قائمة. وفي المكسيك، كانت زراعة البن مصدرا مهما من مصادر الدخل لمجتمعات الشعوب الأصلية في تشياباس وأواكساسا. وعلى الصعيد الوطني، يملك ٧٠ في المائة من مزارعي البن قطعا من الأراضي تقل مساحة الواحدة منها عن هكتارين. وفي تشياباس، وهي أهم ولاية في المكسيك في إنتاج البن، يملك ٩١ في المائة من المنتجين أقل من خمسة هكتارات. ويجد مزارعو البن المذكورون أنفسهم الآن في حالة من الفقر المدقع. ويقول البنك الدولي إن ٠٠٠ ٤٠٠ من عمال زراعة البن المؤقتين و ٠٠٠ ٢٠٠ من العمال الدائمين في أمريكا الوسطى فقدوا عملهم بعد انهيار أسعار البن[٢٦].

٣١ - وتعد فييت نام واحدة من البلدان القليلة الماضية على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن ذلك تحقق على حساب الشعوب الأصلية في هذا البلد. وقد قدم أحد علماء الأنثرولوبوجيا في جامعة ييل ورقة عن فييت نام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ خلص فيها إلى أنه:

”رغم أن فتح اقتصاد فييت نام أمام قوى السوق في الثمانينات والتسعينات قلل مستويات الفقر وزاد الحريات الشخصية لكثير من السكان، لا تزال الأقليات تواجه الكثير من المشاق ... ولم تستفد معظم الأقليات العرقية في مناطق المرتفعات من هذه التغيرات إلا قليلا. فهي تعاني من الأمراض وقلة الماء النقي، ولديها معدلات منخفضة فيما يتعلق بمحو الأمية ومستوى الدخل، رغم الجهود الكثيرة التي بذلتها الحكومة لتحقيق التنمية في مناطق المرتفعات“[٢٧].

٣٢ - وفي سنة ٢٠٠٠ جرت، وما زالت تجري في فييت نام مظاهرات عارمة من جانب الشعوب الأصلية لم يسبق لها مثيل في تاريخ فييت نام الحديث. وقطعت الشعوب الأصلية أشجار البن واستعاضت عنها بمحاصيل غذائية لتلبية حاجياتها الغذائية المباشرة[٢٨]. ويتمثل المطلب الرئيسي للشعوب الأصلية في أن تعترف الحكومة بحقوقها المتعلقة بالأرض وحماية هذه الحقوق.

٣٣ - ولا تقتصر هذه الصورة على فييت نام. فشعوب رعاة الماساي في كينيا وتنزانيا تواجه أحوالا مماثلة. وقد احتل مراعيهم مزارعون مستوطنون وحولوها إلى أراض زراعية[٢٩]. ويجري تدمير الاقتصاد الرعوي الذي تقوم عليه هوياتهم وثقافاتهم كشعوب أصلية بتواطؤ كامل من الدولة والسوق.

٣٤ - وحتى الآن، يؤدي نموذج استهداف النمو الاقتصادي عن طريق التجارة وتحرير الاستثمار وإزالة القيود، والخصخصة إلى مزيد من إفقار الشعوب الأصلية واضمحلال معارفهما وثقافاتهما. وقد أجري العديد من الدراسات عن الآثار الضارة لهذا النوع من العولمة على البلدان النامية؛ وكانت النتيجة أن هذا النوع من العولمة التي تقدم بمقاس واحد للجميع غير مناسب للبلدان النامية. فلا بد أن يُفسح المجال للبلدان لكي تضع وتنفذ السياسات الإنمائية التي تلائم السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الخاص بها. وتسري هذه التوصية على الشعوب الأصلية سواء بسواء. ويمثل الخلاف بشأن نماذج التنمية المختلفة لب هذه المسألة. وموطن الضعف الرئيسي الذي تنطوي عليه الأهداف الإنمائية للألفية هو أنها لا تشكك في نموذج التنمية السائد أو تتصدى للأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للفقر. وتشاطر الناشطات من النساء هذا التحليل.

”فالمشكلة الكبرى التي تعاني منها الأهداف الإنمائية للألفية تكمن في تجاهلها السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تنفذ فيه - وهذا هو ’الاقتصاد السياسي‘ للأهداف الإنمائية للألفية“[٣٠].

٣٥ - ويحدد النهج الذي يسلكه بلد ما لتخفيض عدد الفقراء والجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ما إذا كان الفقر الذي تعاني منه الشعوب الأصلية سيخفف أم لا. ولن يؤدي مسلك تكبد المزيد من الديون ومضاعفة استخراج الموارد المعدنية أو النفط أو الغاز من أراضي الشعوب الأصلية، أو الإمعان في تحرير الواردات على حساب سبل العيش التقليدية، إلى تخفيف وطأة الفقر على الشعوب الأصلية على الأرجح.

٣٦ - ومن الممكن أن تساعد المنح أو القروض التي تقدمها وكالات إنمائية حكومية دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المؤسسات المالية الدولية إلى المشاريع الحكومية التي تنفذ في أراضي الشعوب الأصلية، في التصدي للفقر الذي تعاني منه هذه الشعوب. بيد أن المطلوب هو إجراء تقييم جاد لكل ذلك حتى يتسنى القول ما إذا كان يجري تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها وتقييمها بالاشتراك مع الشعوب الأصلية، وما إذا كانت تعزز أو تدمر النظم المستدامة لإدارة موارد الشعوب الأصلية ونظمها التقليدية للمعاملة بالمثل واتخاذ القرار جماعيا، والوقوف على ما إذا كانت قد أحدثت تغيرات في السياسة العامة لصالح الشعوب الأصلية. ويضطلع المنتدى الدائم حاليا بمشروع مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للقيام بدراسات إفرادية عن هذه المشاريع، من أجل استخلاص دروس يمكن الاستفادة منها في المستقبل. وستقدم نتائج هذه الدراسات في الدورة المقبلة للمنتدى الدائم المزمع عقدها في عام ٢٠٠٥.

٣٧ - وثمة نهج أكثر استدامة يتمثل في التعامل بشكل مباشر مع الأسباب الهيكلية للفقر عن طريق إدخال إصلاحات على السياسات العامة وإصلاحات هيكلية ليس فقط على الصعيد القطري بل أيضا على الصعيد العالمي. وثمة الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تتطلب من البلدان الدائنة وضع خطط إنمائية للشعوب الأصلية قبل تقديم قروض للمشاريع التي تنفذ في أراضي هذه الشعوب. فكيف صيغت هذه الخطط؟ وما هي الدروس المستفادة من حيث تصميمها، وتخطيطها وتنفيذها؟ ولا بد أن يتضمن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، إمعان النظر في هذه المسائل والقضايا وأن يفصل أكثر في الكيفية التي يمكن بها صياغة هذه الشراكة مع الشعوب الأصلية. ويقع العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) بالتحديد ضمن الفترة المتبقية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد أن تجري إقامة صلات بين العقد والأهداف.

٣٨ - إن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية قضية لا يمكن التصدي لها بمعزل عن قضايا هوية الشعوب الأصلية ونظرة العالم إليها، وعن ثقافات الشعوب الأصلية وحقوقها في

الأراضي والموارد وفي تقرير المصير. ولا شك أن ثمة توترا قائما بين الحفاظ على هوية الشعوب الأصلية من جهة وتحسين الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. ففي عالم يقترن فيه تحسين الظروف الاقتصادية بنمو مؤسسات السوق، وطنيا وعالميا، تجد العديد من الشعوب الأصلية نفسها في معضلة. فلو شاركت مشاركة كاملة في السوق تعين عليها أن تدع جانبا نظمها العرفية لحيازة الأراضي وممارساتها التقليدية في مجال إعادة توزيع الثروة وضمان الفرص الأكثر عدلا للوصول إلى الموارد وتقاسمها، إضافة إلى نظمها المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

سابعا – الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة

٣٩ – ومن المهم بشكل حاسم أن يجري، في هذا السياق الحصول على موافقة الشعوب الأصلية الحرة المسبقة والمستنيرة قبل أن تصمم أية مشاريع إنمائية أو سياسات تؤثر في هذه الشعوب وقبل أن تقدم إلى مجتمعاتها. وما ذلك إلا احترام لحق المشاركة في صناعة القرار. وقد أكد المشاركون من الشعوب الأصلية في الدورة الأولى للمنتدى الدائم على ضرورة إجراء مناقشات عن الكيفية التي يتم بها تطوير هذا المبدأ وتعزيزه واحترامه من قبل الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والقطاع الخاص. وبناء على توصية للمنتدى الدائم في دورته الثالثة، عقدت حلقة عمل عن مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سيقدم تقرير عنها في الدورة الرابعة[٣١].

٤٠ – وقد أعدت أنتوانيلا يوليا موتوك،الخبيرة في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالشعوب الأصلية، بالاشتراك مع مؤسسة تبتبه[٣٢]، ورقة عن هذا الموضوع قدمت في دورة الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وسلطت الورقة الضوء على ما يلي:

”من الناحية الموضوعية، يُقر مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة بالحقوق الأصيلة والثابتة للشعوب الأصلية في أراضيها ومواردها ويحترم سلطتها المشروعة في اشتراط أن يكون دخول الأطراف الثالثة معها في علاقة مبنيا على المساواة والاحترام ومرتكزا على أساس مبدأ الموافقة المستنيرة. ومن الناحية الإجرائية، يتطلب مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة اتباع عمليات تتيح وتدعم توافر خيارات مجدية أمام الشعوب الأصلية في مضمار التنمية الخاص بها“[٣٣].

٤١ – ويحتوي قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين على أحكام واضحة عن مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة. فالفرع ٣ (ز) من الفصل الثاني، من القانون يحدد الموافقة

الحرة المسبقة المستنيرة على أنها ''تعني توافق الآراء بين جميع أعضاء المجتمعات الثقافية الأصلية/الشعوب الأصلية يتحدد وفقا لقوانين هذه الشعوب وممارساتها العرفية، بمنأى عن أي تلاعب أو تدخل أو إكراه خارجي، ويُمنح بعد الكشف كلية عن مقاصد النشاط وأبعاده، بلغة وعملية مفهومة للمجتمعات المحلية''[٣٤]. ويشدد هذا القانون على أن للشعوب الأصلية الحق في قبول أو رفض أي تطوير أو نشاط أو مسعى بعينه يجري في مجتمعها[٣٥]. وإذا كان مثل هذا القانون قائما، فثمة الكثير مما يتعين القيام به من أجل تنفيذه على الوجه المناسب. ولا بد من وقف ما يبذل حاليا من جهود تستهدف إضعاف القواعد والإجراءات المتعلقة بهذه المسألة.

٤٢ - وتشكل هذه المسألة واحدة من أصعب القضايا المطروحة على الحكومات والشركات، وهو ما جعل إحدى توصيات حلقة العمل للمنتدى الدائم عن الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة تقضي بأنه ''ينبغي لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية أن يقوم، بالتعاون مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، بإعداد كتيب عن قضايا الشعوب الأصلية، ومواد عن الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة من أجل عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي أن يتسم هذا الكتيب بالمرونة وسهولة الاستخدام، وأن يأخذ في الاعتبار تنوع اهتمامات أصحاب المصالح في عملية تطبيق مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة[٣٦].

ثامنا - التوصيات المتعلقة بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية

٤٣ - يكمن التحدي الرئيسي في هذا المجال في تعميق الفهم بشأن ظاهرة الفقر في مجتمعات الشعوب الأصلية، ووضع مؤشرات عن الفقر تكون مراعية للأبعاد الثقافية يمكنها تعريف الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية غير الملباة مع مراعاة طبيعة اقتصادات الكفاف التقليدية. وتلبى الاحتياجات الأساسية إلى حد كبير عن طريق آليات توزيع السلع من غير آليات السوق. فالأولوية التي تمنح لآليات السوق أو البرامج الإنمائية التي تحددها الدولة تتجاهل أو تقوض نظم الشعوب الأصلية التي تكون بالنسبة لها أكثر جدوى.

٤٤ - وقدمت الشعوب الأصلية بعض التوصيات في محافل مختلفة بما في ذلك أثناء الدورة الثانية للمنتدى الدائم، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- يتعين أن تفرد تقارير البلدان والهيئات الحكومية الدولية عن الأهداف الإنمائية للألفية حيزا بارزا للشعوب الأصلية. ولا بد أن تكون التوجيهات التي يسترشد بها في وضع التقارير والمؤشرات والنهج والأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر مراعاة لأوضاع الشعوب الأصلية وتطلعاتها.

- يتعين إيجاد وتعزيز الآليات والعمليات التي تمكن مجتمعات الشعوب الأصلية ومؤسساتها ومنظماتها من الاضطلاع بدور أساسي في إثراء المناقشات ورسم الإطار والأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين الأخذ بمنظار الشعوب الأصلية لتحليل الأهداف الإنمائية للألفية والتوصية بالسبل الكفيلة بجعلها تتناسب مع هذه الشعوب. وثمة حاجة لنقد البرامج والسياسات القائمة وإعادة تنظيمها لكي تكون أكثر مراعاة لقضايا الشعوب الأصلية.

- يتعين اعتماد الإطار والنهج القائمين على أساس حقوق الإنسان من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بوجه عام، والاستراتيجيات الرامية للحد من الفقر بوجه خاص، وأن تعمل بهما الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويمثل الاعتراف بمطالب الشعوب الأصلية من أجل التمتع بحقوق فردية وجماعية، باعتبارها شعوبا مميزة، عنصرا حاسما لإرساء حل عادل ومستدام لمسألة الفقر المتفشي في أوساط هذه الشعوب.

- يتعين وضع منهجيات واستراتيجيات للبحث في الأسباب الكامنة لتأنيث الفقر وانتشاره في الشعوب الأصلية، ووضع برامج كفيلة للتصدى بفاعلية لهذه الأسباب. ولا بد من تأمين التقييم المستمر لاحتياجات نساء الشعوب الأصلية ومدى مشاركتهن في جميع مراحل دورة البرامج.

- يتعين جمع بيانات مصنفة عن الشعوب الأصلية في جميع البلدان التي يوجدون فيها. ويتعين أن يدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى بيانات مصنفة عن رجال الشعوب الأصلية ونسائها في تقاريرهم الاعتيادية عن التنمية البشرية والفقر.

- يتعين إجراء المزيد من المناقشات والحوارات المعمقة فيما بين الشعوب الأصلية، وبينها وبين الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمجتمع ككل سعيا إلى زيادة تطوير تطلعاتها وتوصياتها بشأن نماذج التنمية لدى الشعوب الأصلية. ويتعين على هذه الجهات أن تواصل تطوير ونشر مفاهيم من قبيل "التنمية العرقية"، و "مشاريع الحياة"، و "التنمية في ظل الهوية"، وما إلى ذلك. ومن شأن هذه

العمليات أن تستكشف كيفية التصدي للأسباب الهيكلية للفقر الذي تعاني منه الشعوب الأصلية.

- لا بد من الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة من الشعوب الأصلية قبل الشروع في أي مشروع إنمائي أو سياسة إنمائية يكون لها تأثير مباشر عليها. ويتعين تقديم الدعم ليتسنى للمنتدى الدائم ولفريق دعم المنتدى الدائم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية وضع كتيب عن مبدأ الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة.

- يتعين دعم المؤسسات الخاصة بالشعوب الأصلية كيما يتوافر لديها ما يكفي من الأموال والقدرة لتقديم بيانات تجريبية ومستمدة من سياقات محددة لهذه الشعوب ورصد حالة الفقر التي تعيش فيها؛ والتأكد من مشاركتها في المقترحات الإنمائية الخاصة بها؛ والمشاركة مشاركة كاملة في التخطيط للسياسات والبرامج وفي تصميمها وتنفيذها ورصدها.

- لا بد أيضا من تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة الكاملة في التجمعات الوطنية والدولية التي يجري فيها مناقشة القضايا التي تؤثر في هذه الشعوب بشكل مباشر، بما في ذلك الاتفاقات البيئية والمفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية العالمية والإقليمية والثنائية والمفاوضات المتعلقة بالديون.

- ينبغي تقديم تدريب منهجي عن حقوق الشعوب الأصلية للموظفين العاملين في الهيئات الحكومية الدولية والوكالات المانحة وموظفي الخدمة المدنية والمنظمات غير الحكومية.

- يتعين أن تسهم الحكومات على نحو إيجابي في العملية الجارية لمناقشة حقوق الشعوب الأصلية وتحديدها في محافل مثل منظمة البلدان الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمصادقة على الصكوك الموجودة وتنفيذها بشكل ملائم للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، والقيام في المستقبل القريب بإقرار إعلان عالمي لحقوق الشعوب الأصلية.

- يتعين اختيار عدة بلدان للقيام على سبيل التجربة باستكشاف الفرص المتاحة للشعوب الأصلية والمخاطر المحدقة بها فيما يتعلق بعملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

تاسعا – تعميم التعليم الابتدائي

٤٥ – تنظر معظم الشعوب الأصلية إلى التعليم كسبيل للخروج من ربقة الفقر. على أن معدل الأمية في أوساط الشعوب الأصلية عادة ما يكون أعلى منه لدى فئات المجتمع الأوسع. بل أن عدد أطفال الشعوب الأصلية الذين يلتحقون بالمدرسة الابتدائية وينهون دراستهم فيها يقل عن أطفال هذه الفئات بكثير. وقد كشفت المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا[٣٧] أن تعداد السكان لعام ١٩٨٥ في كولومبيا بيّن أن معدل الأمية في أوساط المجموعات اللغوية الإثنية للشعوب الأصلية في البلد، وعددها ٦٤ مجموعة بلغ ٤٤ في المائة، وهي نسبة أعلى من نسبة الأمية عند سكان الريف التي بلغت ٣٠,٦ في المائة.

٤٦ – وبيّنت دراسة للبنك الدولي أيضا أن الأمية لا تزال مشكلة في بعض ولايات المكسيك التي تسكنها أغلبية ساحقة من السكان الأصليين. وتذكر الدراسة أن الأمية في ولاية أواكسكا بلغت في عام ١٩٨٠ نسبة ٤٦ في المائة. وتراجعت إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠، ولكنها تظل مع ذلك أكبر من ضعف المتوسط الوطني البالغ ١٢ في المائة. وفي تشياباس وصل معدل الأمية في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة[٣٨]. وأجرت الدراسة نفسها مسحا لآثار الاعتبارات الجنسانية والإثنية على التحصيل التعليمي في بوليفيا. وكانت إحدى الاستنتاجات التي توصلت إليها ''أن أفراد الشعوب الأصلية الذين لم ينهوا تعليمهم الابتدائي يفوق عددهم على الأرجح عند نظرائهم من غير الشعوب الأصلية بنسبة ٣٠ في المائة''[٣٩]. وبينت دراسة مصرف التنمية الآسيوي عن الفقر في أوساط الشعوب الأصلية حيودا كبيرا عن المعدل الوطني للأمية متى تعلق الأمر بأقاليم الشعوب الأصلية[٤٠]. وتعزى الأسباب الرئيسية للمستويات العالية للأمية إلى، جملة أمور منها، مجرد الافتقار إلى المدارس والمدرسين، ووجود المجتمعات المحلية في مناطق معزولة ونائية، وعدم القدرة على شراء الزي المدرسي والأدوات المدرسية، والتمييز وعدم توفر التعليم ثنائي اللغة. وقد بيّنت هذه الدراسة بوضوح الصلة المباشرة بين العدد الكبير من حالات الفقر في أوساط الشعوب الأصلية وارتفاع معدلات الأمية.

٤٧ – ومع الأهمية البالغة للتعليم، إلا أنه قد يفضي أيضا إلى الشعور بعدم الانتماء. فلا جدال في أن تعميم التعليم الابتدائي يمثل ضرورة للشعوب الأصلية، لكن يتعين كذلك النظر في نوعية التعليم. فهل يساعد تعميم التعليم الابتدائي في جعل أطفال الشعوب الأصلية يشعرون بقيمة ثقافاتهم وأعرافهم الأصلية، أم يجعلهم ينكرون هوياتهم ويحتقرون ثقافاتهم وتقاليدهم؟ وفي معظم الأحيان يشعر أطفال الشعوب الأصلية عند دخولهم إلى المدارس لأول مرة بالصدمة، لأنهم لا يفهمون اللغة المستخدمة ويواجهون التمييز لأنهم يتحدثون لغة غريبة

أو يستخدمون لهجة محلية، أو أنهم لا يلبسون كالآخرين، ويواجهون معاملة قاسية من المعلمين. ويفسر ذلك ارتفاع معدلات التسرب من المدارس في الفصول الثلاثة الأولى.

٤٨ - ويشكل الحصول على تعليم عال صعوبة كبيرة للعديد من أفراد الشعوب الأصلية، ويعود ذلك أساسا إلى معوقات اقتصادية. فإذا أكملوا مرحلة الكلية أو المرحلة الجامعية، تقل فرص عودتهم إلى أراضي الجدود.

٤٩ - وفيما يتعلق بالوسائل التربوية، هل يمنح الاهتمام اللازم لنهج التعليم والتدريس لدى الشعوب الأصلية؟ وتغيب وجهات نظر الشعوب الأصلية ومنظوراتها وتاريخها من الكتب المدرسية والمناهج الدراسية. وتنتشر في الواقع الإشارات التمييزية للشعوب الأصلية. وأصبح التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات مطلبا متزايدا من الشعوب الأصلية في معظم البلدان. ومما يؤسف له أن الاستجابة العامة لهذا الطلب من الحكومات، سواء على الصعيدين الوطني أو الدولي هي، قلة المتاح من الموارد. ومع ذلك ففي بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل بوليفيا وإكوادور وكولومبيا وغواتيمالا، يجري إدخال إصلاحات تعليمية تشمل، من جملة أمور، التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات.

٥٠ - وأثار المشاركون في مشاورة عقدت بين ممثلي الشعوب الأصلية في آسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٥ قضية عدم قدرة أطفال الشعوب الأصلية والشعوب القبلية على الالتحاق بالمدارس، نظرا لاحتلال المباني من قبل الجيش أو لعدم توفر المدرسين. وتنتشر هذه الظاهرة في المجتمعات التي تتأجج فيها الصراعات المسلحة. وحتى في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الصراعات، يوجد العديد من المجتمعات المحلية التي تفتقر للمدارس. ونظرا لأن كثيرا من المجموعات قليلة العدد من الشعوب الأصلية يعيش في أبعد المناطق التي يصعب الوصول إليها، تتردد الحكومات في الاستثمار في المدارس من أجل هذه المجموعات. وبازدياد الطلب على خصخصة التعليم، أصبح توفير المدارس للشعوب الأصلية أملا أكثر بُعدا.

عاشرا - التوصيات المتعلقة بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية

٥١ - تشمل بعض التوصيات المتعلقة بهذه المسألة ما يلي:

- **يجب أن يؤسس التعليم لدى الشعوب الأصلية (الرسمي وغير الرسمي) على رؤى هذه الشعوب للعالم. ويتعين توفير التعليم الثنائي اللغة للفصول الدراسية الثلاثة الأولى على الأقل من المرحلة الابتدائية.**
- **يجب أن يجري تخليص المواد التعليمية من المحتويات التمييزية والمعلومات التاريخية المغلوطة التي تغيِّب الشعوب الأصلية وتعطي صورة خاطئة عنها.**

- **يتعين تطوير المناهج الدراسية بشكل يتواءم مع السياقات المحلية للشعوب الأصلية. ويجب أن يكون المنهج أداة لإعداد أفراد هذه الشعوب ومنحهم الخيار إما للدخول في النظام الرسمي و/أو العمل بفعالية في مجتمعاتهم المحلية. ويتعين توفير الفرص للمسنين من أفراد الشعوب الأصلية ليقوموا بالتدريس في المدارس، سواء في المراحل الابتدائية أو الثانوية.**
- **يتعين أن تعكس مناهج المدارس الأولية والثانوية حكمة وجدوى النظم المعرفية للشعوب الأصلية، وأن تعكس قيم هذه الشعوب. كما يتعين تطوير أصول التربية لدى الشعوب الأصلية والتي تنتقل بالقصص والقيم والممارسات وسبل معرفة الشعوب الأصلية، وإدماجها في برامج التعليم.**
- **يجب أن يوفر التعليم لدى الشعوب الأصلية مسارات بديلة للتعلم تحترم وتستخدم نظم التعلم لدى الشعوب الأصلية، التي تستجيب لاحتياجات أساسية كالهوية وتنظيم الموارد وتقرير المصير.**
- **يتعين إنشاء مدارس متنقلة للشعوب الأصلية البدوية وشبه البدوية والرعوية.**
- **يتعين توفير الموارد لكي تضع الشعوب الأصلية النظم التعليمية الخاصة بها، بما فيها المدارس، إذا اختارت ذلك.**

حادي عشر – خلاصة

٥٢ – ركزت هذه الورقة أساسا على شواغل الشعوب الأصلية ومنظوراتها في البلدان النامية على وجه الخصوص. والقصد من الورقة تشجيع قيام المناقشات والمشاريع في المستقبل بما يساهم في تحليل القضايا بمزيد من العمق. وآمل أن تستحث الورقة أيضا الحكومات والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، للنظر فيما إذا كانت نُهجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تراعي اهتمامات الشعوب الأصلية، ويعتبر نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ – وقد عقد فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، اجتماعه السنوي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وصدر في هذا الاجتماع بيان عن الأهداف الإنمائية للألفية، جاء فيه أنه: ”مع اقتراب موعد استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، يبدو من الأدلة المتاحة أن الشعوب الأصلية والقبلية لا تزال متخلفة عن فئات السكان الأخرى في معظم البلدان التي يعيشون فيها، إن لم يكن فيها جميعا، في تحقيق هذه الأهداف، وتواجه نساء الشعوب الأصلية والقبلية، حرمانا وتمييزا إضافيين يقومان على نوع

الجنس. وقد أعرب أيضا عن القلق، لأن الجهد المبذول لتحقيق الغايات المرسومة في الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن عمليا أن يعود بآثار ضارة على الشعوب الأصلية والقبلية، مثل زيادة سرعة فقدان الأراضي والموارد الطبيعية أو التشريد من تلك الأراضي''.

٥٤ - وفي ضوء حالة الشعوب الأصلية، على النحو الجزئي الذي عرضت به في هذه الورقة، تُنصح الحكومات والأمم المتحدة وسائر الهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بالنظر عن كثب في سياساتها وبرامجها بشأن الشعوب الأصلية. وتمثل وجهات النظر والتوصيات المختلفة التي تقدمها الشعوب الأصلية تحديات جديدة، ولا سيما في إعادة التفكير في النمط السائد للتنمية. ويتعين أن تنظر الدول من جديد في أطر وسياسات التنمية، التي أثرت سلبا على الشعوب الأصلية، وأن توحد بين السياسات المختلفة التي يمكن أن تواجه بفاعلية التحديات التي تفرضها حالات ورؤى الشعوب الأصلية. ويمكن أن تحدث السنوات العشر المتبقية فرقا في تغيير حالة الفقر التي تعيشها الشعوب الأصلية. ويعتبر الدور الذي يقوم به المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في إحداث هذه التغييرات، دورا حاسما.

الحواشي

(١) E/CN.4/2003/90، الفقرة ٢٨.

(٢) Psacharopoulos, George and Harry Anthony Patrinos, eds., 1994, *Indigenous People and Poverty in Latin America: An Empirical Analysis*, Washington, D.C., The World Bank, p. xviii.

(٣) Plant, Roger 1998, *Issues in Indigenous Poverty and Development*, Washington, D.C., IADB.

(٤) Luis Hernandez Navarro, 2001, "Indigenous Poverty and Social Mobilization", in *The Poverty of Rights: Human Rights and the Eradication of Poverty*, eds. Willem van Genugten and Camilo Perez-Bustillo, Zed Books, London, pp. 116-117.

(٥) Birgitte Feiring, 2004, *Indigenous Peoples and Poverty: The cases of Bolivia, Guatemala, Honduras and Nicaragua*, Minority Rights Group, London.

(٦) http://www.socialwatch.org/en/informes/Nacionales/365.html-ftn 5، أطلع عليها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٧) International IDEA, 2002, Women in Parliament, Stockholm (http://www.idea.int). English translation of Nina Pacari, "La participation politica de la mujer en el Congreso Ecuatoriano. Una taria pendiente".

(٨) UNICEF News Note, November 2003.

(٩) لا يزال مصطلح الأقليات العرقية يستعمل في فييت نام. إلا أن بعض هؤلاء السكان يعرفون أنفسهم بأنهم شعوب أصلية.

(١٠) Huynh Thu Ba, Duong Buh Hanh, Bui The Coung, 2002, *Indigenous Peoples/Ethnic Minorities and Poverty Reduction: Vietnam*, Asian Development Bank, Manila, p. 17.

(١١) Raymundo Rovillos and Daisy Morales, 2002, *Philippines*, ADB, Manila, p. 19.

(١٢) Roger Plant, 1998, *Issues in Indigenous Poverty and Development*, Inter-American Development Bank, Washington, D.C., p. 14.

(١٣) Victoria Tauli Corpuz and Joji Carino, eds., 2003, Reclaiming Balance, Tebetbba.

(١٤) مصطلح الإقليم المباح يعني ''الأراضي غير المأهولة قبل الاستيطان الأوروبي''. وقد استعمل المستعمرون هذا المبدأ في استراليا لتبرير استغلال واحتلال أراضي الشعوب الأصلية.

(١٥) يرجع تاريخ عقيدة الامتياز الملكي إلى فترة وصول الإسبان إلى الفلبين، حينما أعلنوا أن كل أراضي الفلبين ملك لملك إسبانيا. ويؤكد الدستور الفلبيني لعام ١٩٨٧ هذه العقيدة في الباب ٢، المادة عاشرا - ١١ حيث ينص على أن: ''كل الأراضي الموجودة في المجال العام، والمياه والزيوت المعدنية، وكافة موارد الطاقة الممكنة، والمصائد، والغابات أو الخشب، والأحياء البرية، والنباتات، والحيوانات وكل الموارد الطبيعية الأخرى، ملك للدولة''.

(١٦) Brandon Yoder, 2002, *Indigenous People and Oil Production in Ecuador's Oriente*, Fourth World Journal, vol. 5, No. 1, Center for World's Indigenous Studies, p. 80.

(١٧) Camilo Perez-Bustillo, "Human Rights, Poverty and Indigenous Peoples' Struggles in the Americas," in *The Poverty of Rights*, Willem van Genugten and Camilo Perez-Bustillo, eds. (London Zed Books, 2001) p.90.

(١٨) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.

(١٩) E/C.19/2004/2، الفقرة ٣٤ (٤).

(٢٠) منطقة الأطلسي الشمالي المتمتعة بالاستقلال الذاتي.

(٢١) Mark Jamieson, *Poverty Among Indigenous Peoples in Nicaragua* (Washington D.C., Inter-American Development Bank, 1999) p.8.

(٢٢) *Assessment of Poverty in Indonesia*. (Manila. Asian Development Bank, 2000).

(٢٣) Roger Plant, *Indigenous Peoples/Ethnic Minorities and Poverty Reduction: Regional Report* (*Manila Asian Development Bank, 2002*) p.30. الشعوب التي تعرف نفسها في إندونيسيا على أنها شعوب أصلية هي دياكس في كاليمنتان الشرقية، ومختلف المجموعات التي تقطن إريان جايا. Safitri, Myrna and Rafael Edy Bosko, *Indigenous Peoples/Ethnic Minorities and Poverty Reduction: Indonesia*, (Manila. Asian Development Bank, 2002).

(٢٤) Victoria Tauli Corpuz and Ruth Batani-Sidchogan, *Impact of Trade Liberalization on the Rural Poor: Philippine Case Study* دراسة إفرادية قدمت إلى الاجتماع السابع والعشرين لمجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي عقد في روما في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٢٥) وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٠٠٠.

(٢٦) اقتباس من Mugged: *Poverty in your Coffee Cup* (Oxfam International, 2002) p.14.

(٢٧) Pamela D. McElwee, "Ethnic Minorities in Vietnam: Are Trends toward Globalization, Regionalism, and Nationalism in Southeast Asia Hurting or Helping Them"، بحث قدم خلال المؤتمر المعني ''بالعولمة والأقليات العرقية''، في تشيانغمي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢٨) ADB. Indigenous Peoples/Ethnic Minorities and Poverty Reduction: Vietnam (2002), p.25.

(٢٩) مناقشة مع ناعومي كيبوري، عالم أنثروبولوجيا قبائل الماساي وعضو الفريق العامل الأفريقي المعني بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التابع للجنة الأفريقية للشعوب وحقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي.

(٣٠) ورقة قدمتها بيجي أفتروبوس للفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمساواة بين الجنسين، في المؤتمر الإقليمي لمنطقة الكاريبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأهداف الإنمائية للألفية، تموز/يوليه ٢٠٠٣.

(٣١) E/C.19/2005/3.

(٣٢) تبتبه، منظمة للشعوب الأصلية تعرف أيضا باسم مركز الشعوب الأصلية الدولي للدفاع عن السياسات والتعليم ومقر هذه المنظمة الفلبين.

(٣٣) E/CN.4/Sub.2/AC.4/2004/48. ويمكن تحميل هذه الوثيقة من الموقع www.tebtebba.org.

(٣٤) يمكن الاطلاع على معلومات وافية عن هذا القانون من الموقع: www.ncip.gov.ph.

(٣٥) الجزء ٦ من الفصل ١ عن الأحكام الأولية للجنة الوطنية للشعوب الأصلية، الأمر الإداري ٣، سلسلة عام ٢٠٠٢.

(٣٦) E/C.19/2005/3.

(٣٧) المنظمة الوطنية للشعوب الأصلية في كولومبيا، هي اتحاد وطني لمنظمات الشعوب الأصلية في كولومبيا.

(٣٨) George Psachropoulos, et.al, (١٩٩٤)، الصفحة ١٤٠.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) Roger Plant, *Indigenous Peoples/Ethnic Minorities and Poverty Reduction: Regional Report*, (Manila, Asian Development Bank, 2002).